المشكلات المالية كعبء وكقيد رئيسي على السياسة العسكرية.

تشكل القاعدة الديموغرافية الاسرائيلية المحدودة معضلة اهم: فقد تمت اطالة مدة التجنيد وخدمة الاحتياط بعد ١٩٧٣، فيما تم تخفيض المقاييس البدنية وغيرها التي تقرر تجنيد كل شاب أو عدمه، وذلك من اجل رفع نسبة إلحاق الشباب الذكور القادرين على الخدمة الى ٩٠ بالمئة، وهي نسبة قياسية. وهكذا، فتجد اسرائيل نفسها أسيرة فيما بين السقف الموجود فعلياً على حجم الطاقة البشرية القابلة للاستخدام للاغراض العسكرية، وبين الكلفة الاقتصادية الباهظة لزيادة العنصر النظامي (اي المحترف، مقارنة بالمجند) في الجيش الدائم. وقد تمثل الحل، حتى الآن، في تطوير وتحسين نظام التعبئة. يلاحظ، في مقابل المشكلات المالية والديموغرافية، ان اسرائيل نجحت دوماً في الحصول على امدادات كافية من الاسلحة، رغم صعوبات طارئة في الفترة بين ١٩٤٨ ومنتصف الستينات حين انطلقت العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية التسليحية بقوة. ويضاف الى هذا الاعتبار ان الصناعة العسكرية الاسرائيلية قد نمت الى مستوى يؤمن الحماية الفورية (ولو كانت مؤقتة نسبياً) ضد اي تباطؤ او تجميد في وصول شحنات الاسلحة من الخارج.

تأثير كمب ديفيد

يقارن بالعوامل المذكورة اعلاه، التي تحتفظ باهميتها وتأثيرها رغم مرور الزمن، وجود عدة عوامل اضافية قد اثرت في الميزان الاقليمي وبالتالي بموقع الجيش الاسرائيلي فيه. فقد ساهمت اتفاقيتا كمب ديفيد، بالمقام الاول، في توسيع هامش حرية العمل العسكري الاسرائيلي بشكل ملحوظ، كما دل الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في آذار (مارس) ١٩٧٨، وحرب الاستنزاف ضد م.ت.ف. بين ربيع ١٩٧٩ وصيف ١٩٨١، والضربة ضد المفاعل النووي العراقي، وحرب ١٩٨٢. وما زالت عزلة مصر تؤثر على الميزان رغم عملية البناء العسكري المصرية ونمو قدرات الجيش، ورغم شكوك بعض شخصيات ومحاور المؤسسة السياسية الاسرائيلية حول مدى ثبات واستمرار السلم المصري ـ الاسرائيلي مستقبلاً. اما في المقام الثاني، فقد عطلت حرب الخليج اية آمال ببناء الجبهة الشرقية العربية، علماً بأن المفكرين الاستراتيجيين الاسرائيليين يتساءلون حول العواقب البعيدة المدى للنمو الهائل في حجم وتسليح وخبرة الجيش العراقي والذي يمكن ان يتم توجيهه ضد اسرائيل بعد انتهاء تلك الحرب.

يذكر عامل آخر هو الاثر التراكمي لعملية بناء القوة العسكرية ولتكديس الاسلحة في البلاد العربية منذ اكثر من عقد. ويلاحظ في هذا المجال ان الانقسام العربي الى محاور متصارعة، مرفقاً بالنواقص الهامة في قدرة الجيوش العربية المختلفة على استيعاب نظم الاسلحة الحديثة وتكنولوجيتها المتقدمة، لم يمنعا ظهور هذا الاثر التراكمي، اذ يضطر الجيش الاسرائيلي الى الاخذ في حسابه الوزن الصافي لكل هذا العتاد الحربي في حوزة كل بلد عربي. تتمثل احدى نتائج ذلك في اضطرار الجيش الاسرائيلي الى تحويل وتجميد بعض الموارد كبوليصة تأمين ضد المشاركة المحتملة لقوات عربية اضافية او لنظم اسلحة معارة (كمقاتلات «ف ـ ١٥» السعودية). وتوجد نتيجة اخرى هي ان بلدان كسوريا والعراق والاردن باتت أقدر مما سبق على حماية نفسها من الضربات الوقائية او الاستباقية الاسرائيلية، حتى لو بقيت اضعف من اسرائيل فردياً وربما جماعياً. ويلفت الانتباه في هذا السياق الارتياح الواضح للضباط الاسرائيليين الكبار ازاء تدني